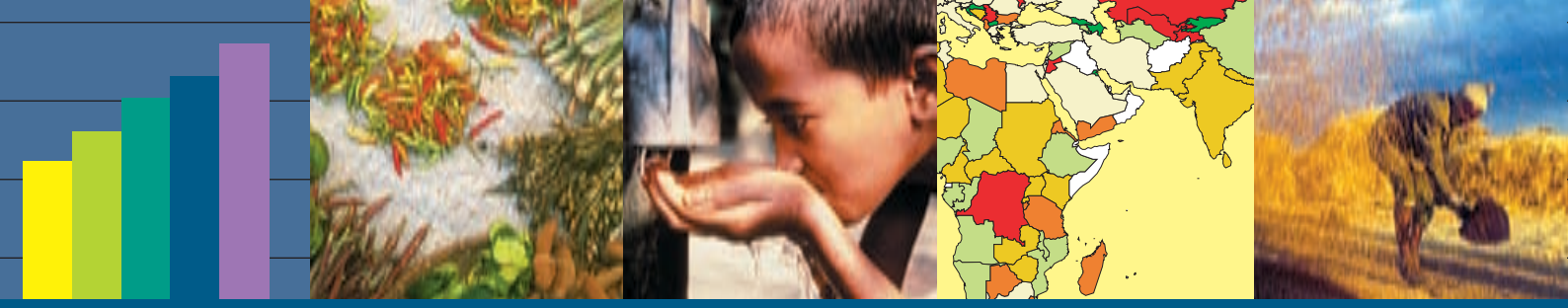

حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم

2006

القضاء على الجوع في العالم –
حصاد عشر سنوات بعد
مؤتمر القمة العالمي للأغذية

تنـويـه

حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2006 أعدها Jakob Skoet و Kostas Stamoulis من قسم الاقتصاد الزراعي والإنمائي تحت إشراف مدير القسم Prabhu Pingali. وتولى Ricardo Sibrian من قسم الإحصاء تنسيق المدخلات الإحصائية وتحليلها في هذا المطبوع. وأسدى الاستشاري Jorge Mernies المشورة اللازمة في مرحلة التخطيط.

والأوراق الأساسية ومسودات مختلف الأجزاء أعدها كل من Shahla Shapouri من إدارة الأبحاث الاقتصادية في وزارة الزراعة الأمريكية؛ وTugrul Temel من مجموعة الاقتصاد الزراعي والسياسات الريفية في جامعة واغننغن؛ وSumiter Broca من وحدة الدراسات المنظورية العالمية في منظمة الأغذية والزراعة.

وقدّم الموظفون والاستشاريون في المنظمة التالية أسماؤهم مساهمات فنية أيضاً: Margarita Flores وAasa Giertz وKristian Jakobsen من قسم الاقتصاد الزراعي والإنمائي؛ و Deep Ford من قسم السلع والتجارة؛ و Jelle Bruinsma وGerold Boedeker وJoseph Schmidhuber من وحدة الدراسات المنظورية العالمية؛ وCinzia Cerri وAmanda Gordon وSeevalingum Ramasawmy وMohamed Barre وNathalie Troubat من قسم الإحصاء؛ و David Sedik من المكتب الإقليمي لأوروبا؛ وناصر الدين الأمين من المكتب الإقليمي للشرق الأدنى.

أما التقديرات الرئيسية عن استهلاك الأغذية ونقص التغذية المستخدمة في حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2006، فهي صادرة عن إدارة إحصائيات الأغذية الأساسية والزراعة وعن إدارة الإحصائيات الاجتماعية الاقتصادية وتحليلها في قسم الإحصاء في المنظمة.

وأعدّت وحدة الدراسات المنظورية العالمية في المنظمة التوقعات الخاصة باستهلاك الأغذية ونقص التغذية عام 2015.

وقدّم فرع سياسات النشر الإلكتروني والدعم في مصلحة الشؤون العامة والإعلام خدمات التحرير والتحرير اللغوي والرسوم البيانية والإنتاج. وتولت إدارة برمجة الاجتماعات والتوثيق في مصلحة الشؤون العامة والإعلام تقديم خدمات الترجمة.

صدر عام 2006 عن:
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها.

الأوصاف المستخدمة في الخرائط وطريقة عرض موضوعاتها لا تعبر عن أي رأى خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني أو الدستوري لأي بلد أو اقليم أو مجال بحري، أو فيما يتعلق بتعيين حدود كل منها.

حقوق الطبع محفوظة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويجوز استنساخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في مطبوعات المنظمة للأغراض التعليمية، أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية، دون أي ترخيص مكتوب من جانب صاحب حقوق الطبع، بشرط التنويه بصورة كاملة بالمصدر. ويحظر استنساخ المواد الإعلامية الواردة في مطبوعات المنظمة لأغراض إعادة البيع، أو غير ذلك من الأغراض التجارية، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص مع بيان الغرض منه وحدود استعماله إلى:

Chief, Electronic Publishing Policy and Support Branch,
Information Division
FAO, Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

أو بواسطة البريد الإلكتروني: copyright@fao.org

© FAO 2006

ISBN : 92-5-605580-5

طبع في إيطاليا

الصور:
من يمين الغلاف إلى يساره: FAO/14800/A. Conti; FAO/17283/J. Holmes; FAO/23076/R. Grossman

يمكن طلب نسخ من مطبوعات المنظمة من:

SALES AND MARKETING GROUP
Information Division
Food and Agriculture Organization of the United Nations
E-mail: publications-sales@fao.org
Fax: (+39) 06 57053360
Web site:
http://www.fao.org/icatalog/inter-e.htm

حالة
إنعدام الأمن الغذائي في العالم
2006

القضاء على الجوع في العالم –
حصاد عشر سنوات بعد
مؤتمر القمة العالمي للأغذية

معلومات عن هذا التقرير

قبل عشر سنوات، اجتمع زعماء العالم في مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي انعقد في روما ليبحثوا سُبُل وضع نهاية للجوع. وقد تعهدوا بالالتزام ببذل جهد مستمر للقضاء على الجوع في جميع البلدان، وحددوا بأنفسهم الهدف المباشر المتمثل في تخفيض عدد ناقصي التغذية بمقدار النصف بحلول عام 2015. وتحقيقا لذلك اعتمدوا خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2006، تجري لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة للمنظمة تقييما لتنفيذ خطة العمل هذه، واستعراض منتصف المدة للتقدم نحو بلوغ الهدف.

ويستعرض تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2006 التقدم المحرز والنكسات في الحد من الجوع منذ الفترة 1990-1992، وهي الفترة المرجعية المحددة.

ويستعرض القسم الأول من التقرير وعنوانه نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم، اتجاهات الجوع على الصعيد العالمي والإقليمي وشبه الإقليمي. ويعرض أيضا أحدث توقعات منظمة الأغذية والزراعة بشأن نقص التغذية في عام 2015.

أما القسم الثاني المعنون نقص التغذية في الأقاليم، فهو يستعرض حالة الأمن الغذائي في كل إقليم من الأقاليم النامية الرئيسية وفي البلدان التي تمر بمرحلة تحول.

ويوجز القسم الثالث المعنون نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية الدروس المستفادة من التجربة السابقة في مجال الحد من الجوع، ويعرض الموقف الحالي لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن كيفية الإسراع بوتيرة التقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

ويقدم الجدولان الواردان على الصفحات 32-38 معلومات تفصيلية عن مستويات نقص التغذية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول، ومؤشرات أخرى ذات صلة بالأمن الغذائي. ويتضمن التقرير أيضا خرائط (الصفحة 31) تبين حالة انعدام الأمن الغذائي العالمي والتقدم المحرز في الحد من الجوع.

خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية

الالتزامات

1. سنكفل بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مواتية تستهدف إيجاد أفضل الظروف لاستئصال الفقر وإحلال السلام الدائم، وتستند إلى المشاركة الكاملة والمتكافئة للرجال والنساء، باعتبار ذلك أقوم سبيل يقود إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام للجميع.
2. سننفذ سياسات تهدف إلى استئصال الفقر والقضاء على انعدام المساواة، وإلى تحسين الفرص المادية والاقتصادية للناس كافة في الحصول، في جميع الأوقات، على أغذية كافية وسليمة ووافية تغذويا يستفاد منها استفادة فعالة.
3. سنتبع في تحقيق التنمية الغذائية والزراعية والسمكية والحرجية والريفية، في كل من المناطق ذات الإمكانيات المرتفعة والمناطق ذات الإمكانيات المنخفضة، السياسات والممارسات المستدامة والقائمة على المشاركة التي تعد جوهرية لتوفير الإمدادات الغذائية الكافية والموثوق بها على المستويات الأسرية والقطرية والإقليمية والعالمية، ولمكافحة الآفات والجفاف والتصحر، وذلك بالنظر إلى ما للزراعة من طابع متعدد الوظائف.
4. سنعمل على أن تؤدي السياسات المتعلقة بالتجارة في السلع الغذائية والزراعية وبالمبادلات التجارية عامة إلى تعزيز الأمن الغذائي للجميع من خلال نظام تجاري عالمي عادل ومستند إلى قوى السوق.
5. سنسعى إلى تلافي الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ التي يتسبب فيها الإنسان وإلى التأهب لمواجهتها، وإلى سد الاحتياجات الغذائية العابرة والطارئة بطرق تشجع عمليات الانتعاش والإحياء والتنمية وبناء القدرات على تلبية الاحتياجات في المستقبل.
6. سنشجع تخصيص واستخدام استثمارات القطاعين العام والخاص على النحو الأمثل من أجل تعزيز الموارد البشرية، والنظم الغذائية والزراعية والسمكية والحرجية المستدامة، والتنمية الريفية في كل من المناطق ذات الإمكانيات المرتفعة والمناطق ذات الإمكانيات المنخفضة.
7. سننفذ خطة العمل هذه ونرصدها ونتابعها على جميع المستويات بالتعاون مع المجتمع الدولي.

بيان المحتويات

تقديم

4 رغم النكسات، سنكسب الجولة ضد الجوع

نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم

8 تعداد الجياع: الاتجاهات في العالم النامي وفي البلدان التي تمرّ بمرحلة تحوّل

نقص التغذية في الأقاليم

14 آسيا والمحيط الهادي

17 أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

20 الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

23 أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

26 البلدان التي تمر بمرحلة تحول

نحو الوفاء بإلتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

28 الطريق إلى الأمام: تدعيم جهود استئصال الجوع

31 **الخرائط**

32 **الجداول**

39 **الهوامش**

رغم النكسات، سنكسب الجولة ضد الجوع

في نوفمبر/تشرين الثاني 1996 اتجهت أنظار العالم إلى روما، حيث تعهد رؤساء الدول والحكومات من أكثر من 180 دولة أثناء مؤتمر القمة العالمي للأغذية باستئصال واحدة من أسوأ الكوارث التى تُثقل ضمير المجتمع الدولي ألا وهى الجوع. وكخطوة مهمة تجاه هذا الهدف النبيل الذى طال انتظاره، ألزم زعماء العالم أنفسهم بما اعتبر هدفا طموحا ولكن يمكن تحقيقه على المدى المتوسط وهو تخفيض أعداد من يعانون نقص التغذية في العالم إلى النصف بحلول عام 2015 وذلك قياساً بمستوى 1990. وبعد مرور عشر سنوات نواجه الآن بالحقيقة المؤلمة وهى عدم إحراز أى تقدم فعلي نحو بلوغ ذلك الهدف. وبالمقارنة بالفترة 1990-1992 انخفض عدد ناقصى التغذية فـي البلدان الناميـة بنحـو 3 ملايين فقط – وهو رقم يمكن أن يقع فى دائرة الأخطاء الإحصائية. وهذا هو الوضع الذى سيواجه ممثلى لجنة الأمن الغذائى العالمى عند اجتماعهم فى روما هذا العام للوقوف على ما طرأ من تقدم وما وقع من نكسات منذ مؤتمر القمة واقتراح إجراءات أخرى.

بيد أن الصورة ليست كلها قاتمة. فعلى الرغم من الأداء المخيب للآمال في تخفيض أعداد الجياع في العالم، إلا أن النسبة التى تعانى نقص التغذية في البلدان النامية انخفضت الآن مقارنة بالفترة 1990-1992: فقد أصبحت 17 فى المائة مقابل 20 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، تشير توقعات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن نسبة الجياع في البلدان النامية فى عام 2015 يمكن أن تنخفض إلى نصف ما كانت عليه فى 1990-1992، وهو انخفاض من 20 إلى 10 فى المائة. وهذا يعنى أن العالم يمضى نحو تحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية وهو تخفيض الجوع. كما تشير نفس التوقعات إلى احتمال فقدان هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية حيث سيظل هناك نحو 582 مليون شخص يعانون نقص التغذية في عام 2015 فى مقابل 412 مليونا إذا ما تحقق هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

ولا يمكن أن تمثل هذه الأخبار مفاجأة. فقد ذكرت منظمة الأغذية والزراعة مرة تلو المرة من خلال مطبوع "حالة انعدام الأمن الغذائى فى العالم" إلى جانب قنوات أخرى أنه لم يتسن إحراز تقدم كاف فى التخفيف من وطأة الجوع. وقد أبرز هذا المطبوع الفرق الشاسع بين ما يمكن عمله للتخفيف من وطأة الجوع وما يحدث على أرض الواقع لملايين الناس الذين يعانون الجوع. ولقد أكدنا منذ البداية أن تخفيض الجوع لم يعد قضية إمكانات فى أيدى المجتمع العالمى. لقد أصبح العالم أكثر ثراءً الآن عما كان عليه منذ سنوات عشر حيث يتوافر المزيد من الغذاء ولا يزال في الإمكان إنتاج المزيد دون ضغط كبير على الأسعار. فالمعرفة والموارد اللازمان لتخفيض الجوع متوافران. وكانت الأعداد السابقة من هذا التقرير قد أكدت على أهمية تسريع الخُطى فيما وصف واقعيا بأنه "السباق ضد الجوع"، وأكدت على ضرورة الانتقال من الكلام النظرى إلى العمل الملموس.

تخفيض الجوع: التحديات والأولويات

عند مراقبة الاتجاهات العالمية فى عدد من يعانون نقص التغذية، يكون رد الفعل الطبيعى هو وصف الفترة منذ مؤتمر القمة العالمي للأغذية بأنها "عقد مفقود". بيد أننا إذا سلمنا بذلك سنقع في خطأ كبير، لأن ذلك يؤدى إلى مضاعفة الشكوك الحالية والمخاطرة بصرف الأنظار عما يتخذ من عمل إيجابى. كما أنه يخفى حقيقة الكثير الذى أمكن تحقيقه فى مجال وضع الجوع على قمة جدول الأعمال الإنمائى.

وهناك أمر آخر يحتاج إلى إيضاح وهو أن جمود العدد الإجمالى لناقصى التغذية إنما يعكس صافى ما تحقق من تقدم فى بعض البلدان كما يعكس النكسات التى حدثت فى بلدان أخرى. ومن الشائع وجود اختلافات بين الأقاليم وحتى داخل القطر الواحد. وتوضح التجارب الموثقة حتى الآن أن تخفيض الجوع أمر ممكن، حتى فى بعض أكثر بلدان العالم فقراً. وهناك الكثير الذى يمكن تعلمه من هذه الحالات الناجحة. ومن ناحية أخرى، فإن البلدان التى تعانى النكسات إنما تبرز لنا الحاجة إلى النهوض بالنماذج والاستراتيجيات التى ثبت نجاحها، وفى ذات الوقت تجعلنا نوجه الاهتمام إلى المناطق التى

1

عدد ناقصى التغذية فى العالم النامى

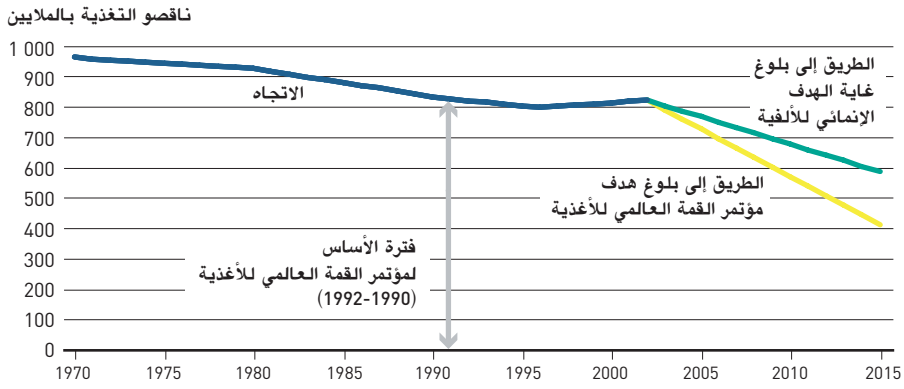

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

يأخذ الجوع فيها شكلاً وبائياً ومستمراً، وهذه المناطق تمثل مشكلة.

وفي ما بين الأقاليم النامية، يتمثل التحدي الأكبر الآن في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ففي هذا الإقليم توجد أعلى نسبة لانتشار نقص التغذية، حيث أن واحدا من كل ثلاثة أفراد لا يستطيع الحصول على القدر الكافي من الغذاء. وتشير توقعات المنظمة إلى أن معدل انتشار الجوع في هذا الإقليم سينخفض بحلول 2015 ولكن عدد الجوعى لن ينخفض عما كان عليه في 1990-1992. وفى ذلك الحين ستكون أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مأوى لنحو 30 في المائة ممن يعانون نقص التغذية في العالم النامي، مقارنة بنسبة 20 في المائة في 1990-1992.

والبلدان التي تعاني نكسات في مجال تخفيض الجوع هي التي تبتلى بالمنازعات أو أشكال أخرى من الكوارث. إلا أن التوقعات توضح أن هناك عملا جادا ينتظر البلدان التي لا توجد بها منازعات، ولكنها تعتمد على قاعدة هزيلة من الموارد الزراعية ولا تحقق إلا القليل من التنمية الاقتصادية والمؤسسية الشاملة على الرغم من زيادة معدلات النمو السكاني.

وعند تقييم التقدم داخل البلدان، نجد أن الجوع يتركز فى المناطق الريفية بوجه عام. وفى هذه المناطق تعيش الآن غالبية الفقراء ومن يعانون انعدام الأمن الغذائى. أما الفقر الحضرى، فهو يزيد بدوره من جراء هجرة الناس إلى المدن فى محاولة للهروب من الحرمان الذى يرتبط بالأحوال المعيشية الريفية. ومع تقلص المناطق الريفية، يتجه العالم نحو التحضر بخطى سريعة ولن يمضى وقت طويل قبل أن ينتقل العدد الأكبر من سكان الريف فى البلدان النامية إلى الحياة فى المدن الكبيرة. لذلك ينبغى وضع الأمن الغذائى الحضرى وما يرتبط به من مشاكل فى قمة جدول الأعمال فى السنوات القادمة.

طريق مزدوج المسار- نهج مُجرب وفعال

يشير تركز الجوع فى المناطق الريفية إلى أنه ليس بالإمكان تحقيق تخفيض مستمر للجوع دون توجيه اهتمام خاص بالتنمية الزراعية والريفية. ففى البلدان والأقاليم التى ينتشر فيها الجوع على نطاق واسع، تعتبر الزراعة هى مفتاح التقدم الاقتصادى وتخفيض حالة نقص التغذية بصورة مطردة. ولقد تعلمنا من التاريخ أن تلك البلدان التى تمكنت من تخفيض الجوع لم تحقق نموا اقتصاديا شاملا وسريعا فحسب ولكنها تمكنت أيضاً من تحقيق مكاسب كبيرة فى الإنتاجية الزراعية تزيد عن المكاسب لدى البلدان التى تعانى نكسات أو حالات ركود.

وهذا يعنى أن الاستثمارات واسعة النطاق فى الزراعة وفى الاقتصاد الريفى هى شرط لابد منه

للإسراع فى تخفيض الجوع. والقطاع الزراعى هو بطبيعة الحال أداة النمو للاقتصادات الريفية جميعها، كما أن زيادة الإنتاج الزراعى القائم على الإنتاجية يمكن أن تزيد من الإمدادات الغذائية وتخفض أسعار الأغذية فى الأسواق المحلية، وتزيد الدخول الزراعية، وتعطى دفعة للاقتصاد المحلى وذلك بتوليد الطلب على السلع والخدمات المنتجة محليا.

ومن المفهوم جيدا حتى الآن، أن الجوع يهدد صحة الأفراد وإنتاجيتهم وجهودهم من أجل الهروب من الفقر. وهو الذى يكبح جماح التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحتملة للمجتمعات. وليس من قبيل المصادفة أنه قد تم تحقيق خطوات سريعة إلى الأمام فى مجال تخفيض الفقر مقارنة بالتخفيف من وطأة الجوع. ويبدو أن الهروب من الفقر هو أمر أكثر صعوبة بالنسبة للجوعى، حيث أنهم أقل حظا من حيث قدرتهم على كسب أقواتهم. لذلك فإن المضى بخطى سريعة فى مجال تخفيض الجوع يحتاج إلى اتخاذ تدابير مباشرة لمساعدة الفقراء وناقصى التغذية على الخروج من شرك الجوع والفقر. ويوضح الدليل التجريبى المأخوذ عن عدد كبير من البلدان أن التدابير المباشرة والموجهة نحو الأهداف تساهم بشكل كبير فى تخفيض الجوع والفقر على السواء.

وإتباع نهج مزدوج، يركز على العمل المباشر ضد الجوع إلى جانب التركيز على التنمية الزراعية والريفية، يعتبر وسيلة فعالة لإتاحة إمكانيات جديدة لسبل المعيشة أمام أكثر الناس تعرضا وأكثرهم معاناة من انعدام الأمن الغذائى، إلى جانب إتاحة نوعية حياة أفضل لهم. لذلك ينبغى أن تأتى الجهود التى تبذل من أجل تنشيط النهج المزدوج، على اعتبار انه الإطار الاستراتيجى الرئيسى لتخفيض معدل الجوع، في صدارة مبادرات تخفيض الفقر على كافة الأصعدة.

بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية: هدف قابل للتحقيق

تعتبر الظروف مواتية فى الوقت الحاضر لتسريع استراتيجيات تخفيض الجوع ودفع البلدان حثيثا نحو هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية وما بعد ذلك – نحو الاستئصال الكامل للجوع فى العالم. ومن الإنصاف القول إن المجتمع الدولى يولى الآن مزيداً من الاهتمام للجوع كقضية إنمائية جوهرية وعاجلة. وقد تم رفع الجوع إلى مرتبة عالية فى برامج مكافحة الفقر الوطنية وما يماثلها من مبادرات، وهناك اعتراف صريح على نطاق واسع بحقيقة أن استمرار وجود الجوع المزمن وسط الوفرة هو تناقض غير مقبول. وأصبح لدى الحكومات، والمجتمع المدني والمنظمات الأخرى وعى متزايد بالخطوات التى ينبغى اتخاذها، كما يبدو أيضاً، وهو الأهم، أن الرغبة فى دفع وتحفيز التدابير الضرورية قد أصبحت أكثر قوة.

2

التقدم والنكسات فى مجال تخفيض الجوع فى الفترة من 1990-1992 إلى 2001-2003

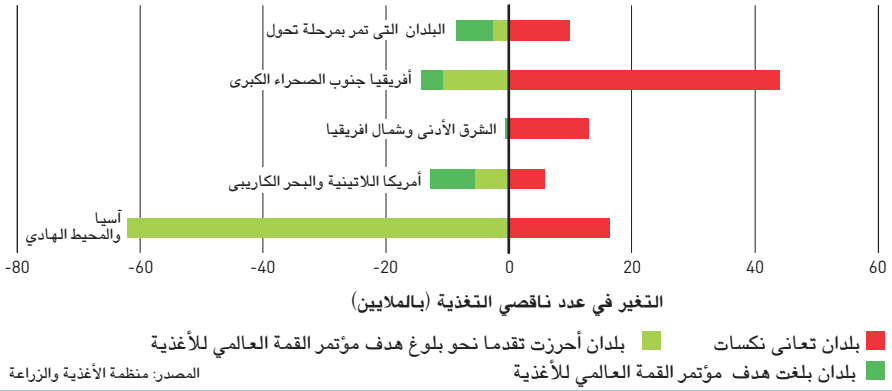

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

واليوم، وبعد عشر سنوات من مؤتمر القمة العالمي للأغذية، يمكننا استئناف "السباق ضد الجوع" بعزيمة متجددة، والعمل على الوفاء بما قُدّم من التزامات منذ عشر سنوات، ولكن مع إضفاء صورة أفضل وهى المضي إلى ما بعد هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية. ويجب أن نستبعد أى شعور بالرضا يكون قد نشأ عن وجود وفرة فى إمدادات الأغذية، أو زيادة عامة فى الإنتاجية الزراعية، أو اتساع إمكانيات التجارة الدولية. إن استمرار وفرة الأغذية أو الإفراط فى التغذية مع الحرمان من الأغذية، حتى فى نفس البلد أو المجتمع المحلى هو حقيقة قائمة منذ عدة عقود، وما لم يتم استئصال الظروف المؤدية إلى الجوع المزمن، فإن النقيضين سيستمران معا فى المستقبل.

هل يزال هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 2015 قابلا للتحقيق؟ إن الإجابة هى "نعم" وبصوت عال، طالما كان هناك عمل متضافر وملموس وسريع تنفيذا لخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وكان الموقعون على إعلان روما قد أكدوا على أهمية الإسراع بالعمل "الذى تقع مسؤوليته الأولى على عاتق مختلف الحكومات" ولكن بالتعاون مع المنظمات الدولية والمجتمع المدنى – بما فى ذلك القطاعين العام والخاص. واليوم، نحن على ثقة بأنه يمكننا الفوز في السباق ضد الجوع، بشرط توافر الموارد الضرورية، والإرادة السياسية، والسياسات الصحيحة. إننا نتفق تماماً مع الغاية الرئيسية لفريق المهام ضد الجوع التابع لمشروع الأمم المتحدة للألفية بأن ذلك **هدف يمكن بلوغه**.

دكتور جاك ضيوف
المدير العام
لمنظمة الأغذية والزراعة